

Distr.: General
25 January 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بنكي (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/64/151، A/C.3/64/L.16، A/C.3/64/L.17 و A/C.3/64/L.19)

مشروع القرار A/C.3/64/L.16: تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

١ - السيد غونيه (فرنسا): تحدث أيضا باسم هولندا فعرض مشروع القرار A/C.3/64/L.16. وانضمت إلى مقدمي مشروع القرار كل من أذربيجان وإسبانيا وأستراليا وألبانيا وألمانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبنما وبولندا وتركيا والجبل الأسود والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا والسويد وصربيا وغواتيمالا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ وليبيريا وليتوانيا واليونان. ويهدف مشروع القرار الذي يستند إلى تقرير الأمين العام المتعلق بتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/64/151) إلى استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لتنفيذ قرار السنة السابقة بشأن هذا الموضوع وتوجيه هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى القيام بالمزيد من الجهود الدؤوبة والمكثفة في مجال المتابعة.

٢ - السيد غوستافيك (نائب أمين اللجنة): أعلن أن أنغولا وباراغواي وبنن وتوغو والسلفادور وشيلي والكاميرون والكونغو انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/64/L.17: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٣ - السيدة بوجانوكو (فنلندا): عرضت مشروع القرار A/C.3/64/L.17 ولاحظت أن كلا من أذربيجان والأردن وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وأوروغواي

وأيرلندا وإيطاليا وبنغلاديش وبنما والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وتايلند والجبل الأسود والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفينيا وسويسرا وصربيا وقبرص وكرواتيا ولبنان وليختنشتاين وليبيريا وهولندا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤ - وقالت إن مشروع القرار خضع لعدد من التنقيحات. ففي الفقرة ١٣ من المنطوق استعيض عن عبارة "تواصل تشجيع" بكلمة "تشجع" كما استعيض عن كلمة "تحت" بكلمة "تدعو". وفي الفقرة ١٦ تم حذف كلمة "إنشاء" وأضيفت عبارة "تزيد استغلال الموارد الحالية إلى أقصى حد" في نهاية الفقرة. وفي الفقرة ٢٠ تم حذف عبارة "في الاتفاقية". وفي الفقرة ٢٢ أضيفت عبارة "حيثما وجدت" بين فاصلتين بعد عبارة "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

٥ - السيد غوستافيك (نائب أمين اللجنة): أعلن أن باراغواي وبنن وسيراليون والكاميرون والكونغو وموناكو ونيوزيلندا انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/64/L.19: تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

٦ - السيدة سودوف (منغوليا): قالت إن كلا من الأردن وتايلند وشيلي والكاميرون وكوت ديفوار والمغرب قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأشارت إلى أن الانتكاس الاقتصادي العالمي وأزمة الوقود والغذاء وما يمثله تغير المناخ من مخاطر تشكل كلها تحديات كبيرة تواجه المرأة في المناطق الريفية حيث لا تزال فرصها تقل عن فرص الرجل في الحصول على الموارد المالية وغيرها وحيث لا تكفي خدمات الرعاية الصحية الإنجابية. ومن المهم أيضا معالجة القضايا المتعلقة بمرافق الرعاية الصحية وحياتها الأساسية وتوفير الموظفين المؤهلين في هذا المجال بالمناطق الريفية.

- ٧ - واستطردت تقول إن صيغة بديلة اقترحت في الفقرات الفرعية ٢ (ز) و (ي) و (ر) بشأن تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين صحة الأمهات، وتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المناطق الريفية بتأمين فرص العمالة المتساوية وتوفير الخدمات والهياكل الأساسية التي تراعي الإعاقة؛ وتنمية قدرات الأفراد المكلفين بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. واقتُرحت فقرة جديدة ٢ مكرر لتحديد ومعالجة التأثيرات السلبية للأزمات العالمية الراهنة المقترنة تحت الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد ومعالجة التأثيرات السلبية للأزمات العالمية الراهنة على النساء في المناطق الريفية، بما في ذلك وضع التشريعات والسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتساهم في تمكين المرأة. وقالت إن وفدها اقترح أيضا إضافة فقرة جديدة ٨ تدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية والوكالات المتخصصة إلى مواصلة الاحتفال سنويا باليوم الدولي للمرأة الريفية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على النحو المعلن في قرار الجمعية العامة ١٣٦/٦٢.
- ٨ - السيد غوستافيك (نائب أمين اللجنة): أعلن أن إثيوبيا وأنتيغوا وبربودا وأنغولا وباراغواي وبيرو وزمبابوي والعراق وقيرغيزستان والكونغو وموزامبيق وهاييتي قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.
- البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/64/81)**
- (أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)
- (Vol. I)، A/64/40 (Vol. II)، A/64/40، A/64/44، A/64/48، A/64/128 و Corr.1، A/64/212، A/64/215 و Corr.1، A/64/264، A/64/276 و A/64/306 و Corr.1
- ٩ - السيدة هيل (نيوزيلندا): لاحظت وهي تتحدث باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا استمرار دينامية دعم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن المجموعة تثنى على مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية لما يُنجز من أعمال والمستوى الالتزام العملي الذي أبدته الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أول اجتماع له. وأوضحت أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي تعزيزها بواسطة إطار تشريعي محلي قوي. وأن المجموعة ترحب لذلك السبب بالقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان بشأن الاتفاقية والذي يركز على اتخاذ تدابير تشريعية.
- ١٠ - ومضت تقول إن التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية، ينبغي أن يفضي إلى تحسين نوعية حياة الأطفال والنساء والرجال ذوي الإعاقة وبناء قدرات منظماتهم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساعدة البلدان الشريكة في الامتثال للاتفاقية. وأفادت أن عددا من المبادرات المتعلقة بالإعاقة في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية تتلقى دعما مشتركا من أستراليا ونيوزيلندا.
- ١١ - وأشارت إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم النامي من بين الفئات التي تتحمل وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية. وينبغي أن تشكل كفالة المساهمة الفريدة والحيوية للأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوق الإنسان المكفولة لهم جزءا في أي خطة حكومية لتحقيق الاستقرار والانتعاش. وقالت إن المجموعة ترحب بإنشاء لجنة معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجع جميع الوفود على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بالاتفاقية.
- ١٢ - السيد أشيكي (اليابان): قال إن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور كبير في توسيع المجالات التي يمكن فيها ضمان القيم المشتركة للمجتمع الدولي والمتمثلة في حقوق

بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تمت الموافقة عليها مؤخرا يخضع الآن للاستعراض قبل التصديق عليه.

١٦ - وذكرت أن أكثر من ١٠ في المائة من سكان كولومبيا من أصول أفريقية كولومبية. ومنذ اعتماد الدستور في عام ١٩٩١ تم تنفيذ سياسات وسن تشريعات للاعتراف بحقوقهم وحمايتهم وتعزيزها بالرغم من أن هنالك مشكلات لا يزال ينبغي تذليلها لضمان إعمالها إعمالاً تاماً. وقالت إن دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية لصالح ملايين الأشخاص من أصول أفريقية في مختلف المناطق أمر أساسي.

١٧ - السيد علي (السودان): قال إن بلاده وقّعت وصدّقت على عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وأضاف أن السودان مقتنع بأهمية الحوار والتفاوض في الجهود الدولية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، كما أنه ملتزم بتحسين حالة حقوق الإنسان في أراضيه بعد انتهاء النزاعات الداخلية الطويلة الأمد في جنوبه وشرقه. ونوه إلى أن توقيع حكومته على اتفاقي السلام للمنطقتين واعتماد دستور انتقالي في عام ٢٠٠٥ قد دعما جهودها لتحقيق تلك الغاية وجعل السودان في طليعة بلدان المنطقة فيما يتعلق بتعزيز بعض الحقوق مثل حقوق المرأة وحقوق الأقليات.

١٨ - واستطرد يقول إن تسييس تنفيذ برنامج حقوق الإنسان الذي يحايي الأطراف القوية في الوقت الذي يهمل فيه سيادة الأطراف الأضعف يشكل انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان التي تم الاتفاق عليها دولياً. وفي هذا الصدد، فإن حكومته تدعو إلى إجراء حوار بناء بين الحضارات لإيجاد أساس مشترك من أجل توطيد حقوق الإنسان وتعزيزها. وفضلاً عن ذلك، فإن وفده يرى أن أنشطة بعض الممثلين الخاصين تتجاوز في كثير من الأحيان الولايات الموكلة إليهم

الإنسان والحريات الأساسية. ذكر بأن اليابان شاركت في المناقشات التي أفضت إلى إنشاء المجلس وعملت كعضو فيه منذ ذلك التاريخ. وأوضح أن ثمة قضايا لا يزال يتعين معالجتها إذا أراد المجلس أن يصبح بحق هيئة فعالة، مضيفاً أن وفده سيشارك بنشاط في استعراض وظائفه في عام ٢٠١١.

١٣ - وأفاد أن اليابان تواصل النظر بجدية في كيفية تنفيذ المعاهدات التي صدّقت عليها وإيجاد مجتمع تُحترم فيه حقوق الإنسان احتراماً تاماً. وأكد أن الأمم المتحدة تقوم بدور مهم في وضع المعايير والقواعد العالمية في هذا المجال. وأشار إلى أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة نظرت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في تقرير اليابان الدوري السادس. وفي الشهر ذاته صادقت اليابان على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتي اعترفت بالاختفاء القسري باعتباره نشاطاً إجرامياً خاضعاً لإجراءات عقابية. وقال إن اليابان ستواصل جهودها للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أقرب وقت ممكن.

١٤ - السيدة بلوم (كولومبيا): قالت إن كولومبيا من بين الدول التي صدقت على أكبر عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وهي مستوفية لالتزاماتها بالإبلاغ وتولي اهتماماً خاصاً لتوصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قدمت كولومبيا تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٥ - وأضافت أن الإطار المتين للحقوق الأساسية التي ينص عليها الدستور قد أدى إلى تحقيق تقدم هام في الفقه. وأشارت إلى أن معاهدات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها كولومبيا قد أدرجت في الإطار الدستوري كما تمت مواءمة التشريعات المحلية مع تلك الصكوك. ونوهت إلى أن تشريعاً

العهديين الدوليين لحقوق الإنسان، مما يعكس رغبتها في تعزيز التعاون في هذا المجال.

٢٣ - وأضافت أن حكومتها أيدت إنشاء مجلس حقوق الإنسان بعد الفشل الذي منيت به لجنة حقوق الإنسان التي انغمست في عمليات التسييس والتلاعب. وقالت إن كوبا تمنح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الأولوية التي تمنحها للحقوق المدنية والسياسية وقد شاركت بنشاط في وضع قواعد دولية للجميع في مجال حقوق الإنسان. وقالت إن كوبا، بوصفها عضوا مؤسسا وعضوا حاليا في المجلس، تواصل العمل على توطيد أركانه على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الدولي والحوار البناء، وإنهاء التزاما منها بالتعاون مع الآليات المنشأة على أساس عالمي وغير تمييزي وغير انتقائي وغير ميسس، ستواصل الترحيب بالبعثات الزائرة الناشئة عن الإجراءات المواضيعية للمجلس. وأشارت إلى أنها شاركت مؤخرا في آلية الاستعراض الدوري الشامل وأحرزت نتائج ممتازة. وقالت إن النظام السابق للجزاءات المفروضة على بلدان الجنوب والإفلات التلقائي من العقاب من جانب بلدان الشمال لا يجب استنساخه في النظام الحالي لحقوق الإنسان.

٢٤ - السيد ليو زينمن (الصين): قال إن الصين انضمت إلى العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ووقعت بالفعل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجري الآن إدخال إصلاحات تشريعية وقضائية وإدارية للمواءمة بين التشريع المحلي وأحكام العهد والإعداد للتصديق عليه. وقال إن الصين تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتولي اهتماما تاما لتقديم التقارير الدورية والمشاركة في الحوار والاتصالات مع الهيئات المنشأة بمعاهدات. وانسجما مع مبدأ "بلد واحد بنظامين"، تدعم الحكومة الصينية بنشاط حكومي منطقي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين للوفاء بالتزاماتهما بموجب المعاهدة وحماية

ويكون ذلك على حساب مبادئ النزاهة والحياد والشفافية التي لا غنى عنها.

١٩ - ومضى يقول إن السودان يؤكد من جديد التزامه بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة أملا في توطيد وتعزيز حقوق الإنسان في السودان. وذكر أن وفده يرحب في هذا الصدد بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي ينهي ولاية المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في السودان. وقال إن السودان سيواصل التقيد بقرارات المجلس وآخرها القرار الذي يهدف إلى تعزيز التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان بتعيين خبير مستقل.

٢٠ - وختم قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال مدعاة للقلق فضلا عن أنها حقيقة قاسية، ولا سيما بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة والذين يواجهون آلية عسكرية تحرمهم من ممارسة حقوقهم الأساسية ناهيك عن الحق في المطالبة بإعادة أراضيهم.

٢١ - السيدة بريس ألفاريز (كوبا): قالت إن بلادها حققت إنجازات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، وإعمال الجيل الثالث من حقوق التضامن. وأضافت أن الحق في تقرير المصير تم تحقيقه بالرغم من المعوقات والتهديدات الناشئة عن سياسة العداء والحصار الذي فرضته الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة. وقالت إن الإنجازات في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبحث العلمي والتقني والثقافة والرياضة تسنى تحقيقها بفضل تحكم الشعب الكوبي في مصيره السياسي وفي موارد البلاد في ظل ديمقراطية تشاركية قام هو بوضعها والموافقة عليها.

٢٢ - وأفادت أن كوبا طرف في ٤٢ صكا من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وتأخذ التزاماتها بجدية بما في ذلك التزاماتها بالإبلاغ. ففي عام ٢٠٠٨، وقّعت كوبا على

مستعدة للعمل عن كثب مع البلدان الأخرى وتواصل دعم إصلاح الهيئات المنشأة بمعاهدات وآليات الإبلاغ في ضوء الأوضاع المتغيرة.

٢٨ - السيد غونزاليز (كوستاريكا): قال إن كوستاريكا صدّقت على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تحظى بالأسبقية على التشريع المحلي عندما توفر حقوقاً أو ضمانات أوسع. وأفاد أن حكومته خصصت نسبة ٥٥ في المائة من الميزانية الوطنية للإنفاق الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً والفئات المنخفضة الدخل. ونوه إلى أن القرار الحكيم المتخذ قبل ٦٠ عاماً بإلغاء الإنفاق العسكري ساهم في تحقيق هذا الإنجاز. وقال إن الإطار المؤسسي تم تعزيزه بسيادة القانون واحترام حقوق المواطنين وتحقيق التضامن ومنح الأولوية لشبكات الحماية الاجتماعية. وأضاف أن كوستاريكا لم تأل جهداً لتشجيع التنفيذ الشامل للصكوك الأساسية لحقوق الإنسان كما تدعم عمل مجلس حقوق الإنسان واستقلاله والإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وقال إن حقوق الإنسان ينظر لها بوصفها حقوقاً شاملة تراعي احتياجات وشواغل فئات ضعيفة بعينها.

٢٩ - ونوه إلى أنه لا يمكن تحقيق المزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان دون هذا السباق الجامح والعشوي نحو التسلح. فخفض الإنفاق العسكري سوف يحرر الموارد من أجل تحقيق الاستثمار المستديم في التنمية البشرية. وأشار إلى أن البلدان التي لا تستطيع حالياً الوفاء باحتياجات شعوبها الأساسية تنفق بلايين الدولارات على الأسلحة. ففي منطقة أمريكا اللاتينية وبالرغم من بلايين الدولارات المخصصة للإنفاق العسكري، يبلغ متوسط معدل الالتحاق بالمدارس ٧ سنوات ويعيش ٢٠ مليون شخص في حالة فقر. وهذه التناقضات تقوض الممارسة التامة لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان. وقال إن الصين سوف تقدم تقريرها الجامع للتقريرين الثالث والرابع بموجب اتفاقية حقوق الطفل إلى اللجنة بنهاية عام ٢٠٠٩ أو مطلع عام ٢٠١٠.

٢٥ - ومضى يقول إن الهيئات المنشأة بمعاهدات لحقوق الإنسان قامت بدور إيجابي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإن الصين تؤيد جهودها من أجل توحيد الإجراءات ومواءمة المنهجيات. ومع ذلك فإن الآلية الحالية لا تزال تصطدم بالتعقيد المفرط وعبء الإبلاغ الثقيل، فضلاً عن تدخل الولايات وازدواجية الأعمال. وقد قدم كل من الأمين العام والاجتماع المشترك بين لجان هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات توصيات تتعلق بإصلاح منظومة الهيئات المنشأة بمعاهدات. وتقدر الصين جهود الإصلاح من جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأطراف المعنية الأخرى.

٢٦ - وأضاف أن الصين تقيم حواراً واتصالات ممتازة مع الهيئات المنشأة بمعاهدات وتنفذ توصياتها البناءة وفقاً لأوضاع البلد الخاصة. ودعي خبراء اللجان إلى زيارة الصين. وبالرغم من أن اللجان تحترم عموماً مبادئ النزاهة والموضوعية والحياد في عملها، فإن بعضها منها غالباً ما يتجاوز ولاياتها بل إن أعضاء في هذه اللجان أساءوا استخدام السلطة الممنوحة لهم. ويتعين أن تحافظ جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات على مصداقية ومشروعية عملها وأن تتقيد بشكل صارم بولاياتها ونظمها الداخلية وأن تتعامل بحذر عند معالجتها لمعلومات غير محققة. كما يتعين أن تقدم اللجان ملاحظات ختامية محددة وملموسة وأن تراعي الأوضاع الخاصة للدول الأطراف وأن تتفادى التسييس والانتقائية في عملها.

٢٧ - وختم كلامه قائلاً إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات ينبغي أن تواصل تعزيز اتصالاتها وحوارها مع الدول الأطراف. وأشار إلى أن الصين

الدوري الشامل في عام ٢٠١٠ وإن حكومته تعتبر إعداد التقرير فرصة لزيادة فهمها لمسائل حقوق الإنسان. وأضاف أن قطر قدمت مؤخرا تقريرها الدوري الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل إلى لجنة حقوق الطفل.

٣٤ - واستدل على الأهمية التي توليها بلاده للإصلاح والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإشارة إلى افتتاح مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في قطر مؤخرا.

٣٥ - وفيما يتعلق بتشويه صورة الأديان، قال إن حكومته ترفض رفضا قاطعا جميع أشكال التمييز والعداء والعنف تجاه الأديان باسم حرية التعبير. وفضلا عن ذلك وإدراكا من قطر للحاجة إلى مكافحة التعصب الديني الناشئ عن الجهل، فقد استضافت على مر السنوات العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالحوار بين الأديان، وكان آخرها قد تناول دور الزعماء الدينيين في تعبئة الموارد البشرية لمواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية.

٣٦ - السيدة حلي (الجمهورية العربية السورية): قالت إن حقوق الإنسان يجب فهمها في سياق التجارب والأعراف الخاصة بكل أمة وحضارة. فحقوق الإنسان الأساسية موحدة ولكن تميزها خصائص متعددة. وينبغي أن يكون للمجتمع الدولي نهج شامل ومتوازن في مجال حقوق الإنسان يراعي الخصائص الوطنية والإقليمية والتاريخية والثقافية والدينية لكل بلد. وأفادت أن دستور الجمهورية العربية السورية يكفل حق المواطنين في التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن بلدها طرف في أكثر من ٢٥ صكا من الصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها المعاهدات السبع الرئيسية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وأشارت إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على حق كل فرد دون تمييز من أي نوع في التمتع بحقوق

٣٠ - وأوضح أن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان شكلا أساس عمل كوستاريكا في السنتين اللتين قضتهما في مجلس الأمن. وقال إن حقوق الإنسان عنصر أساسي في الاتفاقات والقرارات التي تسعى إلى تحقيق المصالحة والسلام المستدام. وقال إنها تساهم في احترام سيادة القانون وتحقيق الإصلاح الأمني وتعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد ساهمت كوستاريكا في اتخاذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعنف الجنسي، والطفل والتزاع المسلح، والمرأة، والسلام والأمن. ويتعين أن يواصل المجلس اتخاذ خطوات حتى يتصدى بقدر أكبر من الفعالية وبسرعة للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

٣١ - وختم قائلاً إن كوستاريكا تعترم، إذا تم انتخابها في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، أن تقوم بدور إيجابي في مجال بناء المؤسسات. وذكر أن الممارسة الفعالة لحقوق الإنسان تتطلب التمتع الكامل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملائمة. كما أن الاتساق والتزاهة والشفافية والتحلي بالمسؤولية الأخلاقية تعتبر عوامل أساسية.

٣٢ - السيد المالكي (قطر): قال إن الدستور الدائم لدولة قطر يكفل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار إلى أن الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يشمل لجنة وطنية ومديريات مسؤولة في جملة أمور عن النظر في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والمواءمة بين التشريع الوطني والصكوك الدولية التي تعد حكومته طرفاً فيها. وقال إن بلاده انضمت في عام ٢٠٠٩ إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذلك إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٣ - ومضى يقول إن قطر ستقدم تقريراً وطنياً لكي يستعرضه مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض

٤٠ - وانسجاماً مع معايير الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ باريس، توجد لجنة وطنية استشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان تعمل كهيئة مستقلة وتقدم تقاريرها إلى رئيس الجمهورية. ويمثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان أحد اهتماماتها. ويقوم الرئيس بتعيين أعضائها بعد أن تؤكد هيئة من كبار القضاة استيفاء المرشحين للمعايير التي حددها القانون. وللمجتمع المدني أيضاً دور في إذكاء الوعي بحقوق الإنسان.

٤١ - وقال إن النظر في مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن يتم في إطار الاحترام التام لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. وقال إن الجزائر تقوم بتنقيح مدونات قانونية ونصوص تشريعية لضمان حماية حقوق الإنسان بقدر أكبر من الفعالية بما يتلاءم مع المعايير الدولية والتزامات البلاد التعاهدية. وأشار إلى أن الجزائر قدمت تقريرها إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فضلاً عن تقارير أخرى عديدة قدمتها إلى الهيئات واللجان الدولية والإقليمية المعنية برصد المعاهدات.

٤٢ - وقال إن الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان ينبغي ألا يكون انتقائياً. ومع ذلك، فإن اتفاقية حماية العمال المهاجرين لم يصدّق عليها بلد واحد من البلدان المتقدمة النمو بالرغم من إعلان تأييده لحقوق الإنسان. لقد تم توقيعها من جانب معظم البلدان التي هي منشأ تدفقات المهاجرين. وأضاف أنه لا يتعين التضحية بحقوق الشعوب بالتركيز حصراً على حماية الحقوق والحريات الفردية. فإذا كانت حقوق الإنسان مترابطة غير قابلة للتجزئة والفصل فيتعين أن يدافع المجتمع المدني عن الحق في السلام والممارسة السيادية للحق في تقرير المصير والحق في التنمية والحق في العيش في عالم أكثر أمناً وفي بيئة أسلم.

الإنسان الواردة فيه. إلا أن بعض الدول لا تزال تدعو إلى هذه الحقوق بطريقة انتقائية. وقالت إن بلدها يأسف في هذا الصدد للاعتراض الذي أبدته بعض البلدان على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة والذي أدان انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل. وأوضحت أن تسييس العمل الإنساني والمناخ السياسي السائد هو ما يحدد الجهة التي توجه إليها القروض والمعونة. وأضافت أن هذه المساعدة أصبحت في كثير من الأحيان مشروطة بإجراء إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية كوسيلة للحصول على تنازلات سياسية. وقد حُرم الكثير من البلدان المستحقة لهذه القروض والمعونات من الاستفادة منها.

٣٨ - وقالت إن القرنين الماضيين شهدا تغيرات عالمية متسارعة مع نتائج متباينة. فبرغم التقدم العلمي، لا يزال النزاع المحلي والدولي يتسبب في كوارث وجرائم إنسانية. وقد وضع إعلان وبرنامج عمل فيينا تدابير لحماية حقوق الإنسان لمن يعيشون في ظل الاحتلال الأجنبي الذي يعتبر في حد ذاته انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. ويتعين أن يكفل المجتمع الدولي احترام حقوق الإنسان دون تطبيق معايير مزدوجة مع تحديد أولويات للانتهاكات التي يكون لها أشد الأثر وأكثرها اتساعاً مثل الاحتلال الأجنبي.

٣٩ - السيد **يحيىوي** (الجزائر): قال إن بلاده طرف في كل الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان تقريباً. ونوه إلى أن الآليات المحلية الملزمة تكفل الحقوق والحريات للمواطنين الجزائريين، سواء حقوقهم المدنية والسياسية الفردية أو حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجماعية. وقال إن الجهاز القضائي الذي يكفل الدستور استقلاله خضع لإصلاح واسع النطاق منذ عام ٢٠٠٠ وإن دراسة حقوق الإنسان قد أدخلت في النظام التعليمي.

٤٧ - السيدة ساجا دازا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن الدستور السياسي البوليفي الجديد يعترف بجميع حقوق الإنسان ويكفلها بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وذكرت أن وزارة العدل مسؤولة عن صياغة وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج العامة لضمان اللجوء إلى القضاء. وقالت إن الممارسة التامة للحقوق الفردية والجماعية تستند إلى مفهوم "العيش الكريم" الذي يعبر عن الصلة بين الشعوب والمجتمعات المحلية واحترام التنوع والهوية الثقافية. وأوضحت أن هذا المفهوم يخالف الفكرة العالمية السائدة "العيش الأفضل" أي السعي دائما للحصول على المزيد دون اعتبار للتكلفة التي يتكبدها الآخرون أو الطبيعة. وقالت إن نموذج التنمية الرأسمالية والتراكم الرأسمالي هو العدو الرئيسي لحقوق الإنسان.

٤٨ - ومضت تقول إن خطة العمل الوطنية البوليفية بشأن حقوق الإنسان عرضت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أثناء إحياء الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأضافت أن خطة حقوق الإنسان تشكل جزءا من الخطة الإنمائية الوطنية التي تحدد نمودجا جديدا للتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية وتنفذ من خلال أربع استراتيجيات من أجل بوليفيا كريمة وذات سيادة ومنتجة وديمقراطية. وقالت إن مفهوم العيش الكريم مكمل لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأفادت أن برامج وخطط حكومتها تشمل خطة تغذوية وخطة لمكافحة الفقر وخطة لتحقيق تكافؤ الفرص وخطة استراتيجية للصحة وخطة وطنية لصالح الإسكان الاجتماعي والتضامني. وأردفت قائلة إن صندوق تنمية الشعوب الأصلية والزراعية سيقدم الدعم في جملة أمور لتجديد وتكييف المعهد الوطني للإصلاح الزراعي، والخطة الانتقالية المشتركة بين الوكالات لتنمية الشعب الغواراني، ومنظمة المجالس التعليمية للشعوب الأصلية، وإنشاء

٤٣ - السيدة روبيالس دو شامورو (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا كوّنت إطارها القانوني ليتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فالمادة ٤٦ من الدستور السياسي تكفل احترام حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر الصكوك الدولية التي تكون نيكاراغوا طرفا فيها.

٤٤ - ومضت تقول إن الأولوية أمام حكومتها هي القضاء على الفقر واستعادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي حُرّم منها الناس على مدى ١٦ عاما من حكم الحكومات الليبرالية الجديدة. وأشارت إلى أن خطة وطنية للتنمية البشرية تحدد المهام والأهداف للمضي قدما بمكافحة الفقر على أن أعمال الحقوق المدنية والسياسية يعتبر أيضا ضروريا لضمان تنمية الشعوب.

٤٥ - واستطردت تقول إن نيكاراغوا أنشأت مؤسسات لحماية حقوق الإنسان منها مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان الذي يتكون من وحدات خاصة تعنى بالأطفال والمراهقين والمرأة والشعوب الأصلية والجماعات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المحرومين من حريتهم. وفي إطار نظام العدل الذي تم تحديثه، يقدم مكتب محامي الدفاع المساعدة القانونية المجانية كما فصل مكتب النائب العام عن مكتب المدعي العام. وتتم جميع الجهود الرامية إلى النهوض بتنفيذ الصكوك الدولية باشتراك بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التي هي أعضاء في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان.

٤٦ - وقالت في ختام كلمتها إن نيكاراغوا تفي بتقديم تقاريرها إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات وتكفل المتابعة الملائمة لمعظم توصياتها وملاحظاتها، وتعد حكومتها حاليا لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

الوطني للمكسيك من أجل تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

٥٢ - السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مجلس حقوق الإنسان بوصفه المنتدى العالمي الرئيسي في هذا المجال ينبغي أن يواصل ممارسته ويحافظ على روحه البناءة. ولاحظ أن منظومة الهيئات المنشأة بمعاهدات هي إحدى أهم الإنجازات التي حققها نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولكن لا ينبغي أن يقع ضحية للعدد المتزايد من التصديقات على المعاهدات أو الازدواجية في الأحكام. بل ينبغي الحد من التداخل كلما أمكن. ويعتبر دور الهيئات المنشأة بمعاهدات مكملًا لدور مجلس حقوق الإنسان وهي أحد متركزات آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن إيران طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصدقت مؤخرًا على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن حكومته تفي بالتزاماتها التعاقدية وتعتمد عددا من التدابير التشريعية وغيرها لتنفيذ أحكام المعاهدات وتولي اهتماما خاصا لتقديم التقارير الدورية. وأوضح أن التقارير تقدم تفاصيل عن التطورات الإدارية والتشريعية والقضائية والإنجازات الرئيسية في مجالات حقوق المرأة والتعليم والقضاء على الفقر وإقامة العدالة. وقال إن المجتمع الدولي عليه أن يعمل، من خلال جهوده المشتركة، على تعزيز حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في الحفاظ على الهوية الثقافية واحترام سيادة الدول وحققها في تحديد النهج الذي تنتهجه نحو تحقيق التنمية التدريجية.

٥٤ - السيد الشبيقي (المملكة العربية السعودية): قال إن جهود بلاده المحلية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

أول ثلاث جامعات متعددة الثقافات للشعوب الأصلية، وبرنامج تكافؤ الفرص في المجال العسكري.

٤٩ - ومضت تقول إنه بالرغم من التقدم المحرز، فلا تزال هنالك بعض الجماعات المعارضة الراديكالية التي تؤيد التمييز والعنصرية وتعمل من أجل مصالحها فقط ومنها نشر الإرهاب وتمزيق بوليفيا. وقالت إن إحدى نتائج هذا العمل وقوع مجزرة باندو. ولن تؤدي مثل هذه الحوادث إلى إضعاف الالتزام أو الجهود الرامية إلى بناء دولة بوليفيا الجديدة المتعددة القوميات وإنما ستساهم في تعزيز التغييرات الجارية من خلال عملية سلمية ديمقراطية واحترام تام لحقوق الإنسان.

٥٠ - السيدة روفيروزا (المكسيك): قالت إن المستوى الذي لم يسبق له مثيل للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يبرهن على مستوى اتفاق المجتمع الدولي على إلحاح الحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لإحدى الفئات الأشد ضعفا بين السكان. ويرتقب أن يكون للعمل المشترك في هذا المجال مع استعراض سريع وفعال للسياسات الوطنية يجعلها تستجيب لروح الاتفاقية أثر إيجابي على رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان التركيز على القوام في الماضي قد حرم الأشخاص ذوي الإعاقة من إدراك أنهم أناس يتمتعون بحقوق وأن نهج الحماية ينبغي أن يفسح الطريق لنهج يقوم على التساوي في الحقوق. وينبغي ألا يبقى في التشريع على نهج يحول دون الاعتراف التام بحقوق الإنسان المكفولة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥١ - وأشارت إلى أن مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية فرض نفسه منتدى لمناقشة القضايا الموضوعية، وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة والحوار مع المجتمع المدني. واعترافا بقيمة التحالف بين الحكومات والمجتمع المدني تشارك المؤسسات الحكومية والعامة والمؤسسات الاجتماعية والخاصة، وكذلك منظمات المجتمع المدني في أنشطة واستراتيجيات البرنامج

أسرهم عند محاولة زيارتهم. وأوضح أن التدبيرين حظيا بالثناء من جانب الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

٥٨ - واستطرد يقول إن بلاده كانت ضحية لهجمات إرهابية لكن التدابير الأمنية التي اتخذتها حكومتها كانت تدابير متوازنة ولم تتحول بالتالي إلى اعتداء على حقوق الإنسان أو إلى حائل يحول دون تحقيق العدالة. وختم قائلاً إن تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب والتفكير المتطرف من خلال برامج تفاعلية تهدف إلى تقديم النصح للمشاركين وإعادة إدماجهم في المجتمع وقد كانت تجربة ناجحة وحظيت بالترحيب على الصعيد الدولي.

٥٩ - السيد كو سانغ - ووك (جمهورية كوريا): قال إن جمهورية كوريا بوصفها طرفاً في سبعة صكوك رئيسية لحقوق الإنسان تعمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات. وستقدم قريباً في هذا الصدد تقريرها الدوري الثالث بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل استعراضه.

٦٠ - ومضى يقول إن التقدم أحرز في تدوين حقوق الإنسان وتطبيق الصكوك ذات الصلة في السنوات الأخيرة، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لسد الفجوة بين مثل حقوق الإنسان والواقع الفعلي. كما يتعين أن تعمل الدول على إدماج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في القوانين المحلية وأن يكتسب المواطنون فهماً أفضل للحقوق التي تحميها هذه المعاهدات، من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦١ - وختم قائلاً إن الاستعراض القادم الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان سيشكل منعطفاً حاسماً لهذه الآلية. وينبغي إجراء استعراض بناء وفعال لتعزيز مصداقية وزيادة أثر أنشطة المجلس مع كفالة استمرار تركيزه على القضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان.

تستند إلى التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية التي تحترم كرامة الإنسان. وبفضل التدابير الإيجابية التي اعتمدها حكومتها في مجال حقوق الإنسان، انتخبت بلاده عضواً في مجلس حقوق الإنسان في أول دورة له عام ٢٠٠٦ وأعيد انتخابها لولاية ثانية في عام ٢٠٠٩.

٥٥ - ومضى يقول إن المملكة العربية السعودية تتعهد بالعمل على تحقيق هدي المجلس المتمثلين في تعزيز التنسيق الفعال وتعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١. وقد انضمت إلى عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن حقوق الإنسان. كما انضمت إلى إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام من بين صكوك إقليمية أخرى.

٥٦ - وأردف يقول إن بلاده قامت، على الصعيد المحلي، بإنشاء أول هيئة حكومية لتعزيز حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى إنشاء منظمة وطنية تعنى بحقوق الإنسان تتألف من ٤١ عضواً من بينهم ١٠ نساء. وأوضح أن كلتا الهيئتين ساهمتا في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ورصد ومتابعة أي انتهاكات لحقوق الإنسان، والوقوف على الأوضاع في السجون، وصياغة آراء بشأن مشاريع القوانين والأنظمة. كما شملت الإنجازات المحققة مؤخرًا تكوين رابطة للصحفيين السعوديين وإنشاء مركز للحوار الوطني في عام ٢٠٠٣؛ وإجراء انتخابات بلدية في عام ٢٠٠٥. ونوه إلى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حاز على جائزة ليش فاليسا اعترافاً بأعماله الخيرية وجهوده لتعزيز الحوار بين الأديان وبين الثقافات.

٥٧ - وقال إن استراتيجية وطنية لصون التزاهة ومكافحة الفساد قد اعتمدت، مشيراً إلى أن سياسة ترحيل السجناء الأجانب تراعي حقوق السجناء والصعوبات التي تلاقيها

قانون يتعلق بالعدالة والمساءلة وتشريع لمكافحة الفساد وقانون يهدف إلى حماية الصحفيين.

٦٦ - وفي معرض حديثه عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية أشار إلى إحراز تقدم في إعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد وفي الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بالرغم من الصعوبات والتحديات الأمنية، مما أدى إلى زيادة الدخل وفرص العمل. ويقدم برنامج الحماية الاجتماعية الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المساعدة إلى الفئات الضعيفة.

٦٧ - السيدة كاولونغ أمبي (زامبيا): قالت إن زامبيا، على الرغم من الصعوبات المالية التي أعاققت قدرتها على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واصلت عملها لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية وتعزيز فرص الاستفادة من التعليم الأساسي المجاني في المدارس الحكومية وتقديم الإغاثة الغذائية للأجزاء الفقيرة في البلاد.

٦٨ - وأفادت أن التوصيات التي قدمتها الهيئات المنشأة بمعاهدات ساعدت زامبيا في تنفيذ مختلف المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعد بلادها طرفاً فيها لكن تعدد الالتزامات بالإبلاغ تجاه الهيئات المنشأة بمعاهدات جعل من الصعب عليها أن تقدم تقاريرها في الوقت المحدد. وقالت إن حكومتها ترحب في هذا الصدد بتلقي مساعدة تقنية ومادية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن الشركاء المتعاونين.

٦٩ - ونوهت إلى أن زامبيا أحرزت تقدماً كبيراً في إدماج أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في قانونها المحلي. وأصدرت تشريعاً يهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل ومكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال.

٧٠ - وقالت إن زامبيا عضو نشط في مجلس حقوق الإنسان. كما أنها خضعت للاستعراض الدوري الشامل في السنة السابقة وأحاطت علماً حسب الأصول بملاحظات

٦٢ - السيد أدوكي (الكونغو): قال إن بلاده نهضت بعملية التعмир اللاحقة للحرب إذ التزمت التزاماً قوياً بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد أنشأت في هذا الصدد وزارة لحقوق الإنسان ولجنة وطنية لحقوق الإنسان، كما وضع إطار قانوني جديد. وفضلاً عن ذلك، يجري وضع قانون يرمي إلى تحديث نظام العدالة وتحسين الأوضاع في السجون ويزمّع تجديده مرافق السجون.

٦٣ - وقال إن حكومته خضعت للاستعراض الدوري الشامل في تلك السنة وهي تعمل لتنفيذ التوصيات الواردة فيه بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفضلاً عن ذلك، وبالرغم من الصعوبات المالية، فقد خصصت الحكومة أموالاً لدعم أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وشملت الأنشطة الحكومية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المدارس التربية الوطنية والتربية الأخلاقية والتثقيف من أجل السلام.

٦٤ - السيد عبد الله (العراق): قال إن حماية حقوق الإنسان تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للعراق الجديد. وأوضح أن حكومته، بعد أن أكملت وضع الإجراءات التشريعية للانضمام إلى عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، أنشأت نظاماً وطنياً لرصد انتهاكات حقوق الإنسان. كما تم إدخال تحسينات كبيرة بشأن قضايا السجناء والمفقودين والمقابر الجماعية. وفضلاً عن ذلك، تم اعتماد أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة المشردين داخلياً وتسهيل عودة اللاجئين إلى العراق.

٦٥ - ومضى يقول إن العراق يبذل كل جهد ممكن لتعزيز استقلال وحياد القضاء من أجل ضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان. وقام البرلمان العراقي بصياغة وإصدار العديد من القوانين التي تتفق مع الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك

إلى إعادة الحكومة الشرعية وهي دعوة رددتها الجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية. وفي الوقت الذي تجري فيه الحكومة المنتخبة شرعياً والقيادة الحالية محادثات، فإن ما تقوم به هذه القيادة من أعمال يظهر عدم رغبتها في التعاون. وما لم تعد الحكومة الشرعية يجب الاعتراف بالعملية الانتخابية القادمة حتى لا تضيي الشرعية على النظام الحالي.

٧٥ - وتحدث بصفته ممثلاً لحكومة هندوراس الشرعية فأيد الاقتراحات التي قدمها الوفد الكوبي فيما يتعلق باستخدام المرتزقة. وأعرب عن أمله في استعادة سيادة القانون والنظام الدستوري قريباً في بلاده نظراً لأن حقوق الإنسان لا يمكن أن تزدهر في غياب الديمقراطية.

٧٦ - السيد المطيري (الكويت): قال إن حكومته تولي أهمية كبيرة لقضايا حقوق الإنسان وتكفل الفرص المتساوية في الحصول على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم لجميع مواطنيها. وقال إن بلاده انضمت على مدى العقدين الماضيين إلى مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت الكويت إعلان القاهرة المتعلق بحقوق الإنسان في الإسلام والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٧٧ - وأكد على ألا تنسى اللجنة في أية مناقشة لمسألة حقوق الإنسان معاناة الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة والذين يخضعون لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، ولا سيما بعد المناقشة التي أجراها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة بقيادة القاضي ريتشارد غولدستون. وأشار إلى أن نتائج التقرير تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى الامتثال للاتفاقيات الدولية وللقانون الإنساني الدولي.

المجلس الختامية. كما دعت زامبيا جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في مجال حقوق الإنسان إلى زيارتها. وقام خبير مستقل معني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان بزيارة زامبيا في آب/أغسطس من تلك السنة لتقييم برنامج التحويلات النقدية الذي تديره الحكومة.

٧١ - واستطردت قائلة إن ثمة إجراءات أخرى اتخذت تنفيذاً للالتزامات المقطوعة في مجال حقوق الإنسان منها إجراء نقاش بشأن دستور جديد يتضمن قانوناً شاملاً للحقوق وإنشاء مجلس للإفراج المشروط وتقديم المساعدة القانونية في الأقاليم لضمان توفير العدالة للجميع. وعلاوة على ذلك، يجري تدريب ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة على كيفية معاملة الشهود من الأطفال بطريقة تكفل الاستماع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتهم.

٧٢ - وقالت إن زامبيا، على الصعيد الإقليمي، عضو في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وخضعت لأول استعراض في بداية هذه السنة.

٧٣ - وختمت قائلة إن الحكومة والمجتمع المدني يعملان على توفير التربية الوطنية للتصدي لمشكلة عدم معرفة الناس بما يحق لهم من حقوق الإنسان بموجب الدستور وسائر القوانين.

٧٤ - السيد رينا إيدياكيز (هندوراس): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان في بلاده شهدت انحساراً تدريجياً في العقود الأخيرة بفضل الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة المنتخبة شرعياً، مما يعكس التزامها بالوفاء بالتزاماتها الدولية والاعتقاد الراسخ من جانبها. وأشار إلى أن هذا التقدم يقوض حقوق الإنسان للشعب الهندوراسي التي تداس بسبب حكومة الأمر الواقع التي أطاحت بالرئيس خوسيه مانويل زيلايا المنتخب ديمقراطياً. وقال، متحدثاً باسم الرئيس زيلايا اللاحق حالياً بسفارة البرازيل وليس بوسعه الدخول إلى البلاد بحرية أو مغادرتها، إنه يدين الانقلاب بأشد العبارات الممكنة ويدعو

بيانات أدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٨ - السيدة خفان (الاتحاد الروسي): قالت في ردها على تعليقات أدلى بها في الجلسة السابقة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بشأن حالات اغتيال المدافعين عن حقوق الإنسان في شمال القوقاز في الآونة الأخيرة، إن تدابير قد اتخذت للتحقيق في تلك الجرائم وإن النتائج خاضعة لرقابة لجنة التحقيق التابعة لمكتب المدعي العام بالاتحاد الروسي. وقد قدمت المعلومات إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويمكن إتاحتها مرة أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وقالت إن حكومتها تولي أهمية كبيرة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم لهم الدعم عند طلبهم. وذكرت كمثال على ذلك توفير الأمن للعاملين في المركز التذكاري لحقوق الإنسان في الشيشان بعد تلقيهم تهديدات من أفراد غير معروفين.

٧٩ - وختمت قائلة إن تاريخ زيارة المقرر الخاص سيتم تحديده بالاتفاق معه وإن الاتحاد الروسي يحاول إيجاد حل مقبول للطرفين حتى تتم الزيارة في ظروف ترضي المقرر الخاص ولا تتعارض مع القانون الروسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.